

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يحدد هذا المرسوم في إطار أحكام المواد 13 و25 و26 من القانون رقم 91 - 03 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991، المذكور أعلاه، تنظيم محاسبة المحضرين وشروط مكافأة خدماتهم،

### الباب الاول

#### محاسبة المحضرين

#### الفصل الاول

#### تنظيم المحاسبة والدفاتر الحسابية

المادة 2 : يجب على كل محضر أن يمسك محاسبة تثبت ما يأتي :

( أ ) الايرادات والنفقات نقدا،

( ب ) دخول القيم التي تجري لحساب زبنه وخروجها.

المادة 3 : يجب على المحضر أن يمسك في إطار المادة 2 المذكورة أعلاه، الوثائق التالية :

- فهرس العقود،
- دفتر الصندوق،
- دفتر النقود،
- دفتر التسجيل والطابع،
- دفتر الاتعاب في المجال الجزائري،
- دفتر حجز ما للمدين لدى الغير،
- دفتر بيع المنقولات.

المادة 4 : يجب أن يضم فهرس العقود جميع العقود التي يحررها المحضر.

وينبغي أن يتضمن البيانات التالية :

- رقم الترتيب،
- تاريخ العقد،
- طبيعة العقد،
- لقب الطرف الطالب واسمه،
- لقب الطرف المطلوب واسمه،

- ثمن العقد المبين لمبلغ الرسم القضائي الخاص بالتسجيل من جهة، ومقابل آتعاب المحضر من جهة أخرى. يقدم هذا الفهرس كل ثلاثة أشهر لمفتش التسجيل قصد تأشيريه.

المنتمين لقطاعات الشؤون الاجتماعية والصحة والشبيبة المبينين في القائمة المرفقة، تعويض عن الخبرة التربوية يقدر بنسبة 20% من المرتب المطابق للرقم الاستدلالي المتوسط، وتوزع هذه النسبة كالتالي :

- 5% ابتداء من أول يناير سنة 1991،
- 5% ابتداء من أول يوليو سنة 1991،
- 5% ابتداء من أول يناير سنة 1992،
- 5% ابتداء من أول يوليو سنة 1992.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 محرم عام 1412 الموافق 10 غشت سنة 1991.

سيد أحمد غزالي

مرسوم تنفيذي رقم 91 - 270 مؤرخ في 29 محرم عام 1412 الموافق 10 غشت سنة 1991 ينظم محاسبة المحضرين ويحدد شروط مكافأة خدماتهم.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير العدل،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الاجراءات المدنية،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 03 المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 8 يناير سنة 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحضر،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 185 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1411 الموافق أول يونيو سنة 1991 الذي يحدد شروط الالتحاق بمهنة المحضر وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها،